الحدث

نجحت المقاومة الفلسطينية في دحر العدوان على غزة بعدما منعت الاحتلال من تحقيق أي «إنجاز»، فيما تنصب الجهود والاتصالات على تثبيت الهدنة ومنع سقوطها

غزة تدحر العدوان

اتصالات لتثبيت التهدئة والمقاومة تحذر الاحتلال

غزة ـ **ضياء خليل**
القاهرة ـ **العربي الجديد**

بعد 11 يوماً من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، نجحت المقاومة الفلسطينية في دحر هذا العدوان، ودفع الاحتلال للقبول بوقف إطلاق نار، بعد فشله في تحقيق أي هدف عسكري أو سياسي، فيما نجحت فصائل المقاومة في تحقيق أكثر من هدف، أولها تأكيد وحدة القضية الفلسطينية وترابطها من القدس المحتلة إلى الداخل مروراً بالضفة ووصولاً إلى غزة، وثانيها الصمود طيلة 11 يوماً وتوجيه ضربات قاسية للاحتلال مع وصول صواريخها إلى مختلف الأراضي المحتلة، وخصوصاً قصف تل أبيب مرات عدة، مع تهديد مواقع حيوية لإسرائيل كمطار بن غوريون وتعطيل خط أنابيب نفط عسقلان-إيلات. نجاح المقاومة بمنع الاحتلال من الاستفراد بالقدس وأهلها بعدما أطلقت معركة «سيف القدس» للدفاع عن المدينة والمسجد الأقصى وأهالي حي الشيخ جراح، تُرجم بمظاهر الاحتفالات اللافتة في القدس والضفة الغربية والأراضي المحتلة عام 1948. أما المنتظر بعد وقف النار، فهو مدى التزام الاحتلال به، وعدم استفزاز الفلسطينيين خصوصاً في القدس والمسجد الأقصى، علماً أن القوات الإسرائيلية اقتحمت أمس باحات المسجد وهاجمت الفلسطينيين المتواجدين في المكان موقعة عشرات الإصابات في صفوفهم. وحتى الدقائق الأخيرة قبيل سريان الاتفاق ودخوله حيز التنفيذ عند الساعة 2 من فجر الجمعة، شهد قطاع غزة إطلاق عدة رشقات صاروخية تجاه مستوطنات «غلاف غزة»، رداً على استهداف الاحتلال للمنازل في القطاع بصواريخ من طائرات مسيّرة وإطلاق الطائرات الحربية صواريخ ارتجاجية على أراض زراعية. وكان المتحدث العسكري لـ«كتائب القسام» أبو عبيدة، قد أعلن في كلمة مقتضبة، أنّ الكتائب للعدو قبل سريان التهدئة استجابة لمبادرة وقف إطلاق النار من الوسطاء العرب. وقال إنّ أبيب للقبول بهدنة، تبدأ في وقت متزامن بعدما كانت تتمسك أن تأتي الموافقة معلنة بشكل إعلامي من الفصائل، وهو ما رفضته المقاومة.

وأرسلت السلطات المصرية أمس وفدين أمنيين إلى إسرائيل وقطاع غزة للعمل من أجل تثبيت وقف إطلاق النار. ووصل وفد من جهاز المخابرات العامة المصرية أمس إلى غزة، للقاء قيادات فصائل المقاومة. وترأس الوفد اللواء أحمد عبد الخالق، مسؤول ملف فلسطين بجهاز المخابرات العامة، وكان يعتزم لقاء مسؤولين من «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، للتشاور بشأن محددات المرحلة المقبلة بالشكل الذي يضمن عدم التصعيد مجدداً، والحفاظ على حالة الهدوء، ومن ثم الشروع في المشاورات المتعلقة بعمليات إعادة إعمار القطاع، تحت إشراف مصري. كما وصل وفد مصري من جهاز المخابرات العامة، إلى تل أبيب أمس، للوقوف على إجراءات تنفيذ قرار وقف إطلاق النار. وأوضحت مصادر تحدثت لـ«العربي الجديد»، أن الوفد الذي وصل تل أبيب حمل رسالة من القيادة المصرية، بشأن ضرورة الحفاظ على عدم إثارة الأزمات التي من شأنها الدفع لاندلاع مواجهات جديدة، وتأجيج الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، وفي مقدمتها ما يخص التعامل مع المصلين في المسجد الأقصى، وحي الشيخ جراح، إلى جانب الاتفاق على ترسيخ اتفاق التهدئة، بالشكل الذي يسمح بعد ذلك ببدء مفاوضات متعلقة بكافة تلك القضايا.

وفي السياق، أعلن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن مساء الخميس أنّه سيتوجّه إلى الشرق الأوسط «في الأيام المقبلة»، وقال في تغريدة على «تويتر»: «سأزور المنطقة في الأيام المقبلة لمواصلة العمل مع شركائنا من أجل تعزيز وقف إطلاق النار، ومعالجة الأزمة الإنسانية في غزة، وإعادة الإعمار، وتعزيز الأمن والاستقرار للإسرائيليين والفلسطينيين على حدٍّ سواء».

وأعلنت وزارة الصحة في غزة أمس وصول عدد ضحايا العدوان إلى 243 شهيداً من بينهم 66 طفلاً و39 سيدة و17 مسناً، إضافة إلى 1910 إصابات بجراح مختلفة. وانتشلت الطواقم الطبية وفرق الدفاع المدني التي واصلت طوال يوم أمس أعمال الإنقاذ وسط الدمار الواسع 7 شهداء من نفق للمقاومة شرقي مدينة خان يونس، إضافة إلى 10 ناجين. على الجانب المقابل، قتل 12 إسرائيلياً، فيما أصيب 355 آخرون بجروح، وفق الشرطة الإسرائيلية. وقال جيش الاحتلال إنّ أكثر من 4300 صاروخ أطلقت من قطاع غزة في اتجاه إسرائيل، واعترضت الدفاعات الجوية 90 في المائة منها، وفق ادعائه، في وقت ينتظر أن تشهد المرحلة المقبلة نقاشات داخلية إسرائيلية، لا سيما بعد تمكن العشرات من صواريخ الفصائل من تجاوز نظام «القبة الحديدية».

رفع الجرائم للمحكمة الجنائية

رحب رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية (الصورة)، أمس الجمعة، بنجاح الجهود الدولية التي قاد تها مصر لوقف العدوان الإسرائيلي الدموي على قطاع غزة، لمدة 11 يوما. وقال اشتية، في بيان، إن «الحكومة سترفع تلك الجرائم التي ارتكبت بحق الأطفال والنساء إلى المحكمة الجنائية الدولية، التي سبق أن فتحت تحقيقا في الجرائم الإسرائيلية التي ارتكبت ضد أهلنا في القطاع خلال ثلاث حروب شنتها إسرائيل على قطاع غزة».

احتفالات في غزة بعد انتهاء العدوان (سعيد خطيب/فرانس برس)

> المقاومة للاحتلال: إن عدتم عدنا وإيادينا على الزناد

> وفدان مصريان في غزة وتل أبيب لتثبيت وقف إطلاق النار

في الأيام القليلة المقبلة وأتطلّع للقاء وزير الخارجية (الإسرائيلي) ومسؤولين إسرائيليين وفلسطينيين وإقليميين آخرين». ووجهت المقاومة أمس تحذيراً للاحتلال من مغبة كسر التهدئة، داعية جميع الأطراف المعنية إلى «الحذر» إسرائيل عن عدوانها تجاه القدس والفلسطينيين. وقال أبو أحمد متحدثاً باسم غرفة العمليات المشتركة لفصائل المقاومة الفلسطينية، خلال مؤتمر صحافي في مدينة غزة أمس: «على كل الأطراف المعنية أن تلجم الاحتلال عن عدوانه على أهلنا ومقدساتنا وشعبنا». وأضاف، لـ«حماس» إسماعيل هنية، أن حركته وبقية فصائل المقاومة وجّهت «ضربة قاسية ستترك آثارها المؤلمة على إسرائيل ومستقبلها». ولم يتمكن العدو من تدمير ممتلكاتها كما روج»، مضيفاً «فرضنا قواعد جديدة على المحتل سيكون لها ما بعدها». من جهته، قال المتحدث باسم «سرايا القدس»، الجناح العسكري لحركة «الجهاد الإسلامي»، أبو حمزة، في مؤتمر صحافي في غزة، إن «المقاومة الفلسطينية استخدمت في الرد على العدوان الإسرائيلي جزءاً يسيراً من السلاح والقدرات، وسنواصل المسيرة بخطى واثقة في مشروع تحرير كامل فلسطين المحتلة».

وحول ما تحقق، أكد رئيس المكتب السياسي لـ«حماس» إسماعيل هنية، أن حركته وبقية فصائل المقاومة وجّهت «ضربة قاسية ستترك آثارها المؤلمة على إسرائيل ومستقبلها». وفي كلمة متلفزة له أمس، قال هنية: «فصائل المقاومة وقفت صفاً واحداً، وضربت العدو المحتل سيكون لها ما بعدها». من جهته، قال المتحدث باسم «سرايا القدس»، الجناح العسكري لحركة «الجهاد الإسلامي»، أبو حمزة، في مؤتمر صحافي في غزة، إن «المقاومة الفلسطينية استخدمت في الرد على العدوان الإسرائيلي جزءاً يسيراً من السلاح والقدرات، وسنواصل المسيرة بخطى واثقة في مشروع تحرير كامل فلسطين المحتلة».

وحول ما تحقق، أكد رئيس المكتب السياسي لـ«حماس» إسماعيل هنية، أن حركته وبقية فصائل المقاومة وجّهت «ضربة قاسية ستترك آثارها المؤلمة على إسرائيل ومستقبلها».

وفي كلمة متلفزة له أمس، قال هنية: «فصائل المقاومة وقفت صفاً واحداً، وضربت العدو المحتل سيكون لها ما بعدها». من جهته، قال المتحدث باسم «سرايا القدس»، الجناح العسكري لحركة «الجهاد الإسلامي»، أبو حمزة، في مؤتمر صحافي في غزة، إن «المقاومة الفلسطينية استخدمت في الرد على العدوان الإسرائيلي جزءاً يسيراً من السلاح والقدرات، وسنواصل المسيرة بخطى واثقة في مشروع تحرير كامل فلسطين المحتلة».

وحول ما تحقق، أكد رئيس المكتب السياسي لـ«حماس» إسماعيل هنية، أن حركته وبقية فصائل المقاومة وجّهت «ضربة قاسية ستترك آثارها المؤلمة على إسرائيل ومستقبلها».

> ممنوع المساس بالقدس والشيخ جراح

أعلن القيادي في حركة «حماس» في الضفة الغربية جمال الطويل، في تصريح لوكالة «الأناضول»، أمس الجمعة، أن «المقاومة الفلسطينية ما زالت عند وعدها بشأن مدينة القدس وقضية حي الشيخ جراح». وأوضح أن «أطرافاً عديدة في الإقليم ليس من مصلحتها أن يهزم الكيان الصهيوني، لكن المقاومة عند كلمتها». وشدد على أن «رسالة المقاومة للاحتلال وصلت، وفي جوهرها أن المساس بالقدس وبحي الشيخ جراح يمكن أن يؤدي الى مواجهة مفتوحة».

عضو المكتب السياسي لـ«حماس» عزت الرشق لوكالة «رويترز» أمس «اليوم تقف هذه المعركة، لكن فليعلم (رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين) نتنياهو وليعلم العالم كله أن يدنا على الزناد، وأننا سنبقى نُراكم إمكانيات هذه المقاومة ونقول لنتنياهو وجيشه: إن عدتم عدنا».

مقابل ذلك، فإن نتنياهو الذي لاقى انتقادات كبيرة في إسرائيل لفشله في هذه الحرب، حاول الادعاء أن العدوان حقق «نجاحاً استثنائياً». وقال للصحافيين في تل أبيب «حققنا أهدافنا في العملية»، معتبراً أنه «لا يمكن لحماس الاختباء بعد الآن... قمنا بتصفية أكثر من 200 إرهابي بينهم 25 من الكوادر». وكان نتنياهو وجّه في رسالة على حساباته الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي شكره للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، على ما قال إنه «دور مهم في استعادة الهدوء والأمن». من جهته، أكد وزير الأمن بيني غانتس أن العملية الإسرائيلية جاءت بعد خطط «تم تحضيرها منذ سنوات وأشهر». وأضاف «انتهى العمل العسكري والآن حان الوقت للعمل السياسي». وحذر «حماس» من أنها ستدفع «ثمناً باهظاً للغاية» حال خرقها وقف إطلاق النار.

وعن نتائج ما حصل، رأى الخبير في الشأن الإسرائيلي، حاتم أبو زايدة، أنّ إسرائيل خسرت أنّ فصائل المقاومة فاجأتها لجهة نوعية وكمية الصواريخ التي استخدمتها، موضحاً أنّ الدوائر رأقبوا إقامة دولة الاحتلال منذ العام 1948 لم يسبق لهم رؤية قصف يغطي كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأشار أبو زايدة، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنّ المقاومة فرضت وقف إطلاق النار كما تريد هي وليس كما يريد الاحتلال، وعندما هددت بضرب العمق الإسرائيلي في تل أبيب إذا ما استمر استهداف الأبراج العالية توقف الاحتلال عن ذلك، وعندما هددت بتوسيع رشقاتها تراجعت وتيرة القصف الإسرائيلي في الأيام الأخيرة من وفي كلمة متلفزة له أمس، قال هنية: «فصائل المقاومة وقفت صفاً واحداً، وضربت العدو المحتل سيكون لها ما بعدها». من جهته، قال المتحدث باسم «سرايا القدس»، الجناح العسكري لحركة «الجهاد الإسلامي»، أبو حمزة، في مؤتمر صحافي في غزة، إن «المقاومة الفلسطينية استخدمت في الرد على العدوان الإسرائيلي جزءاً يسيراً من السلاح والقدرات، وسنواصل المسيرة بخطى واثقة في مشروع تحرير كامل فلسطين المحتلة».

وحول ما تحقق، أكد رئيس المكتب السياسي لـ«حماس» إسماعيل هنية، أن حركته وبقية فصائل المقاومة وجّهت «ضربة قاسية ستترك آثارها المؤلمة على إسرائيل ومستقبلها».

وفي كلمة متلفزة له أمس، قال هنية: «فصائل المقاومة وقفت صفاً واحداً، وضربت العدو المحتل سيكون لها ما بعدها». من جهته، قال المتحدث باسم «سرايا القدس»، الجناح العسكري لحركة «الجهاد الإسلامي»، أبو حمزة، في مؤتمر صحافي في غزة، إن «المقاومة الفلسطينية استخدمت في الرد على العدوان الإسرائيلي جزءاً يسيراً من السلاح والقدرات، وسنواصل المسيرة بخطى واثقة في مشروع تحرير كامل فلسطين المحتلة».

وحول ما تحقق، أكد رئيس المكتب السياسي لـ«حماس» إسماعيل هنية، أن حركته وبقية فصائل المقاومة وجّهت «ضربة قاسية ستترك آثارها المؤلمة على إسرائيل ومستقبلها».

عضو المكتب السياسي لـ«حماس» عزت الرشق لوكالة «رويترز» أمس «اليوم تقف هذه المعركة، لكن فليعلم (رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين) نتنياهو وليعلم العالم كله أن يدنا على الزناد، وأننا سنبقى نُراكم إمكانيات هذه المقاومة ونقول لنتنياهو وجيشه: إن عدتم عدنا».

مقابل ذلك، فإن نتنياهو الذي لاقى انتقادات كبيرة في إسرائيل لفشله في هذه الحرب، حاول الادعاء أن العدوان حقق «نجاحاً استثنائياً». وقال للصحافيين في تل أبيب «حققنا أهدافنا في العملية»، معتبراً أنه «لا يمكن لحماس الاختباء بعد الآن... قمنا بتصفية أكثر من 200 إرهابي بينهم 25 من الكوادر». وكان نتنياهو وجّه في رسالة على حساباته الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي شكره للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، على ما قال إنه «دور مهم في استعادة الهدوء والأمن». من جهته، أكد وزير الأمن بيني غانتس أن العملية الإسرائيلية جاءت بعد خطط «تم تحضيرها منذ سنوات وأشهر». وأضاف «انتهى العمل العسكري والآن حان الوقت للعمل السياسي». وحذر «حماس» من أنها ستدفع «ثمناً باهظاً للغاية» حال خرقها وقف إطلاق النار.

وعن نتائج ما حصل، رأى الخبير في الشأن الإسرائيلي، حاتم أبو زايدة، أنّ إسرائيل خسرت أنّ فصائل المقاومة فاجأتها لجهة نوعية وكمية الصواريخ التي استخدمتها، موضحاً أنّ الدوائر رأقبوا إقامة دولة الاحتلال منذ العام 1948 لم يسبق لهم رؤية قصف يغطي كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأشار أبو زايدة، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنّ المقاومة فرضت وقف إطلاق النار كما تريد هي وليس كما يريد الاحتلال، وعندما هددت بضرب العمق الإسرائيلي في تل أبيب إذا ما استمر استهداف الأبراج العالية توقف الاحتلال عن ذلك، وعندما هددت بتوسيع رشقاتها تراجعت وتيرة القصف الإسرائيلي في الأيام الأخيرة من العدوان. ولفت إلى أنّ المقاومة تعاملت بندية مع الاحتلال، ولأول مرة يكون هناك تقاطع وتشابك لكل أبناء الشعب الفلسطيني في القدس والضفة وغزة والداخل المحتل وبعض الشتات، فتحرك الجميع ككتلة واحدة لمقاومة العنجهية الإسرائيلية.

من جهته، قال الباحث السياسي في غزة، ثابت العمور لـ«العربي الجديد»، إنّ نتائج وتبعات معركة «سيف القدس» كثيرة وفي كل المجالات السياسية والعسكرية والأمنية، بل والوعي والفكر، وأهم هذه النتائج أنّ القدس باتت أبرز محدد لفعل وسلوك المقاومة. وبالتالي، لم يعد ممكناً للاحتلال التفرد والاستفراد بها وبأهلها، وأي اعتداء مستقبلي على القدس والمسجد الأقصى سيحرك المقاومة ويعيدها للاشتباك، وهذا تحول نوعي وغير مسبوق. وأوضح أنّ المعركة أنهت جدل الاشتباك والتراشق الإعلامي والسياسي بين الفرقاء الفلسطينيين بسبب الانتخابات التشريعية وتأجيلها وبات الشعب الفلسطيني كله كتلة واحدة خلف المقاومة. وفي الجانب العسكري، قال العمور إنّ المعركة أخرجت فخر الصناعة الإسرائيلية والأميركية من الخدمة والتسويق، فـ«القبة الحديدية» فشلت في التصدي لصواريخ المقاومة، وتل أبيب تعرضت للقصف المركز مرات عديدة.

وقوبل اتفاق وقف إطلاق النار بترحيب عربي ودولي كبير. ورحب الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط بالاتفاق. وقال في بيان إن «إعلان التهدئة في غزة لا يعني عدم المحاسبة على الجرائم التي ارتُكبت خلال هذه الجولة الدامية، والتي شكل الأطفال والنساء في غزة نصف ضحاياها، فضلاً عن تعرّض البنية الأساسية في القطاع لدمار مروع». كما رحبت الكويت والإمارات والبحرين، بوقف إطلاق النار في غزة. واعتبرت الخارجية الكويتية في بيان، أن «الاتفاق يعد خطوة في طريق حقن دماء الأشقاء الفلسطينيين، وإنهاء العنف الذي تتحمل مسؤوليته سلطات الاحتلال». فيما أكدت وزارة الخارجية التركية في بيان ضرورة محاسبة إسرائيل دولياً على جرائمها.

وكان الرئيس الأميركي جو بايدن قد رحّب مساء الخميس بوقف إطلاق النار، وقال من البيت الأبيض «أعتقد أن لدينا فرصة حقيقية لإحراز تقدم» نحو السلام، «وأنا ملتزم بالعمل من أجل ذلك». وفيما تعهد بايدن بتقديم مساعدات إنسانية ولإعادة إعمار قطاع غزة، أكد أنها ستكون بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية وليس «حماس»، معلناً أن بلاده ستعزز منظومة «القبة الحديدية» الإسرائيلية. من جهته، قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس إن على إسرائيل والفلسطينيين الآن مسؤولية إجراء «حوار جاد لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع». ورحّب وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان بوقف إطلاق النار، ودعا إلى استئناف «عملية سياسية حقيقية» لتسوية الصراع. كما رحّب وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب بالاتفاق، مطالباً «كل الأطراف بالعمل على استدامته». من جهته، شدد وزير الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل في بيان، على أن «الحل السياسي وحده هو الذي سيحقق السلام الدائم وينهي النزاع الفلسطيني الإسرائيلي برمته».

فلسطينيو الداخل... شركاء في الدفاع عن القضية

أفشلت هبة فلسطيني الداخل، دعماً للقدس المحتلة والأقصى، وتنديداً بالعدوان الدموي الإسرائيلي على قطاع غزة، ورفضاً لانتهاكات الاحتلال بحقهم، كل مشاريع «إسرائيلتهم» الممتدة منذ عقود

حيفا ـ **ناهد درباس**

لم يكد يعلن عن دخول وقف إطلاق النار في قطاع غزة فجر أمس الجمعة حيز التنفيذ حتى كانت الاحتفالات بفشل العدوان والصمود في كل المدن الفلسطينية تعم مدن ومناطق الداخل المحتل بعدما شهدت على مدى نحو أسبوعين انتفاضة شاملة رفضاً العدوان الإسرائيلي على القدس المحتلة وغزة والانتهاكات والجرائم الإسرائيلية، سواء عبر الأجهزة الأمنية الرسمية أو من خلال المستوطنين، بحق أهالي مناطق 48.

وتحدى أهالي مناطق الداخل المحتل كل القمع والاعتقالات التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بعدما كسروا حاجز الخوف، وأعادوا تأكيد أن ولاءهم هي القضية الفلسطينية ككل، وأن جميع المخططات الإسرائيلية للفصل بينهم وبين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة فشلت.

ومع انطلاق الهبة الشعبية والتظاهرات في الداخل الفلسطيني، سارعت قوات الاحتلال إلى محاولة قمع الأهالي بالرصاص الحي والمطاطي وقنابل الغاز، فضلاً عن تأمين الغطاء للمستوطنين للتوغل في مدن وبلدات الداخل، وتنفيذ اعتداءات بحق المواطنين العرب، ما أدى إلى سقوط شهيد هو محمد كيوان، بالإضافة إلى الشهيد موسى حسونة الذي سقط برصاص مستوطن ما أشعل الهبة. كما تم اعتقال نحو ألف شخص وتوجيه اتهامات عدة لهم.

وقالت مديرة مركز «مدار» هنيدة غانم لـ«العربي الجديد» إنه يمكن النظر إلى هبّة الأهالي في الداخل المحتل ضد العدوان وتداعياته من جهتين: «الأولى، الأثر المباشر، الذي ظهر في الالتفاف حول القضية والهوية الفلسطينية، ومفاهيم كانت إسرائيل تتوقعت أنها استطاعت، عبر سياستها الممتدة على مدى سبعة عقود، أنها استطاعت أن تحتويها، مثل المصير المشترك، والهوية الفلسطينية». ولفتت إلى أن «التأثير المباشر من الهبة الشعبية وضع عملياً نهاية لسياسة خصخصة القضية الفلسطينية والتعامل معها وفق جماعات منفصلة، يتم لكل واحدة تحديد آليات للتعامل معها، مثلاً القدس لها طريقة، وكذلك الداخل الفلسطيني، والضفة الغربية، وغزة واللاجئين». وأضافت «ما حصل في هذه الهبة كسر هذا النموذج عملياً. أعتقد أن إسرائيل عندما ستضع سياساتها المستقبلية حيال القضية الفلسطينية ستأخذ بعين الاعتبار كل هذه العوامل، وليس الضفة وغزة وفقط». وتابعت غانم «من جهة ثانية، ستنتج في مقابل هذه الإرهاصات تيارات مختلفة، بين من سيحاول العمل على إعادة توصيف الفلسطيني الداخل كجزء من الشعب الفلسطيني، ومن صيرورة تحررية فلسطينية كاملة، وآخر سيعمل على الذهاب بالقضية باتجاه الحصول على حقوق ومواطنة جماعية» داخل إسرائيل. واعتبرت أنه «حان الوقت لوضع مطالب مشتركة وواضحة للجميع».

من جهته، قال المحامي من اللد خالد الزبارقة، لـ«العربي الجديد»، إن «الذي حصل في مدينة اللد والداخل الفلسطيني هو عدوان واعتداء من السلطات الإسرائيلية. نحن نعاني من هذا العدوان كمجتمع فلسطيني منذ قيام الدولة، لكن العدوان الجديد يتميز بأنه مكون من مليشيات يهودية، قامت إسرائيل بتعبئتهم بعقيدة كره أي مظهر عربي، ولفرض الصبغة اليهودية للحيز العام بمنطقتنا». وأضاف «هذه الاعتداءات خطيرة جداً وستتكرر، وهناك عدوان من طرف واحد. هذه سياسة رسمية، لأن الحكومة الإسرائيلية تسعى لتحقيق يهودية الدولة، من خلال مضامين، تكرس فوقية اليهود مقابل العرب».

> محمد جبارين: مستمرون في الدفاع عن أهلنا وقضايانا

وعن ضخامة الاعتقالات التي تجاوزت الألف، قال زبارقة «بداية فرض هذه السياسة بحاجة إلى مليشيات يهودية تقوم بعمل فوضى، ومن ثم تأتي الشرطة لملاحقة مثيري الشغب كما يطلقون علينا في الإعلام العبري. نريدون أن يحملونا مسؤولية الوضع الحاصل في إسرائيل. تحدي فلسطيني الداخل لهذه السياسات هو سبب الأوضاع الأمنية في الداخل، فيما هم يريدون إخضاع المجتمع العربي للسياسات الإسرائيلية عن طريق العنف والإجراءات الرسمية».

بدوره، قال القيادي في الحراك في أم الفحم محمد جبارين، إن «الشعب الفلسطيني أثبت أن كلمته واحدة وأنه لن ولم ينس قضيته المقدسة، فيما هذه الحرب الإجرامية ما هي إلا وصمة عار على جبين الاحتلال». وأضاف، لـ«العربي الجديد»: «نحن كحراك مستمرون في الحفاظ والدفاع عن أهلنا وقضايانا وسنكون سنداً وعوناً في جميع المحافل النضالية. من حقنا العيش بكرامة وأمن، وأن تقرر الشعوب مصيرها». وتابع «الأجمل في كل ذلك هو وحدة الشعب الفلسطيني، الذي أثبت للعالم أنه لا ينسى قضيته المقدسة، ونحن سنبقى على العهد ومستمرون».

إلى ذلك رأى مدير عام مركز مدى الكرمل مهند مصطفى، في مقابلة مع موقع «عرب 48»، أن «الهبة الشعبية للجماهير الفلسطينية في البلاد، أثبتت فشل مشاريع الأسرلة التي عمدت إسرائيل إلى تنفيذها بشكل عميق بعد هبة القدس والأقصى عام 2000، استخلاصاً للعبر التي اتبعتها السلطات الإسرائيلية». وأوضح أن «الشباب الثائر تجاوز القيادات السياسية في حراكه، وعبر عن رفضه لخطاب الاندماج الذي فشل مرة تلو مرة. وتصرف إسرائيل مع الأقلية القومية الفلسطينية في الداخل لا يختلف عن طرق قمعها للفلسطينيين في الضفة الغربية، وهو نظام واحد في الضفة والداخل مع حقوق مختلفة بين السكان، حتى المواطنين منهم. هذه مميزات نظام أبرتهايد».

وأضاف «الاحتجاج هو تعبير عن رفض سياسات الدولة، وكان المسجد الأقصى والقدس الدافع المركزي في ذلك. ولكن لا يمكن فصل الهبة عن مجمل الحالة السياسية الفلسطينية، فهي هبة ضد ممارسات الشرطة القمعية في المسجد الأقصى، ولكنها ضد ممارسات النظام السياسي الذي يعبر عن نفسه ومنطقه بتعامل الشرطة معنا، وتواطئها وتخاذلها في موضوع الجريمة ولنغرق فيها، ومثابرتها وقمعها للعمل السياسي والاحتجاجي. هذا هو جوهر النظام السياسي الذي خرجت الهبة الشعبية ضده».

اعتقلت قوات الاحتلال نحو ألف شخص (محمد غرايلي/فرانس برس)

إصابات ومواجهات في الضفة والأقصى

عمت الاحتفالات بنصر المقاومة الفلسطينية مختلف مناطق الضفة والقدس المحتلة أمس، في حين عادوت قوات الاحتلال قمع الفلسطينيين ولا سيما بالمسجد الأقصى

رام الله، القدس المحتلة
العربي الجديد

لم تهدأ محافظات الضفة الغربية ومدينة القدس المحتلة، منذ أن أعلن عن وقف إطلاق النار بين المقاومة في قطاع غزة والاحتلال الإسرائيلي، ليل الخميس الجمعة. وبينما عمّت الاحتفالات بنصر المقاومة مختلف المناطق والساحات، حاولت قوات الاحتلال التشويش على هذه الأجواء ولا سيما في المسجد الأقصى، الذي عمدت لاقتحامه ومهاجمة من كانوا فيه موقعة عشرات الجرحى بينهم، في حين وقعت مواجهات عدة بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال في مناطق مختلفة من الضفة، حيث سقط عدد من الإصابات. وبحسب الهلال الأحمر الفلسطيني، أصيب 83 فلسطينياً في مواجهات مع قوات الاحتلال في القدس والضفة الغربية حتى عصر أمس.

واحتفل آلاف الفلسطينيين في مدن الضفة الغربية حتى ساعات الفجر الأولى أمس، بانتصار المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، ودخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ. ويبدو أن هذا المشهد استفز قوات الاحتلال، التي اقتحمت مختلف باحات المسجد الأقصى لتتدلع مواجهات عنيفة مع الفلسطينيين هناك، فيما أطلقت قوات الاحتلال قنابل الصوت والرصاص المطاطي، ما أوقع أكثر من 35 إصابة في صفوف المصلين. كما ساد توتر شديد في محيط المسجد الأقصى، خصوصاً عند بواباته التي عززت قوات الاحتلال من تواجدها عندها، واعتدت على بعض المواطنين لدى خروجهم من باحات الأقصى، وقد اندلعت مواجهات في باب الأسباط، أحد بوابات المسجد الأقصى. ودانت وزارة الخارجية الأردنية، اقتحام قوات الاحتلال للمسجد الأقصى. وقال المتحدث باسم الوزارة، السفير ضيف الله الفايز، في بيان، إن ما قامت به إسرائيل «تصرف استفزازي مرفوض ومدان، ويتحدى الجهود والمساعي الدولية التي تواصلت طيلة الأيام الماضية للوصول إلى تهدئة، ووقف العنف والتصعيد في القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة ووقف العدوان على غزة». كما دانت الرئاسة الفلسطينية، اقتحام قوات الاحتلال للمسجد الأقصى. في هذه الأثناء، كانت مواجهات تدور في مناطق مختلفة في الضفة الغربية، التي انطلقت من أمام المساجد في مختلف محافظاتها مسيرات احتفال بانتصار المقاومة. ووصلت مسيرة حاشدة دعت لها القوى الوطنية والإسلامية في محافظة رام الله والبيرة، إلى محيط المدخل الشمالي لمدينة البيرة قرب حاجز بيت إيل العسكري، حيث اندلعت مواجهات هناك مع قوات الاحتلال الإسرائيلي. كما اندلعت مواجهات مع قوات الاحتلال على المدخل الشمالي لمدينة بيت لحم جنوب الضفة الغربية، حيث أصيب عشرات الفلسطينيين بالاختناق بالغاز المسيل للدموع. كذلك، أصيب عشرات المواجهات مع قوات الاحتلال في بلدتي تقوع وبيت فجار ببيت لحم.

وفي نابلس، أصيب شاب فلسطيني بالرصاص المطاطي وعدد آخر بالاختناق بالغاز المسيل للدموع جراء قمع قوات الاحتلال الإسرائيلي لمسيرة وصلت إلى حاجز حوارة العسكري الإسرائيلي المقام على مدخل مدينة نابلس الشمالي، وفي كلمة متلفزة له أمس، قال هنية: «فصائل المقاومة وقفت صفاً واحداً، وضربت العدو المحتل سيكون لها ما بعدها». من جهته، قال المتحدث باسم «سرايا القدس»، الجناح العسكري لحركة «الجهاد الإسلامي»، أبو حمزة، في مؤتمر صحافي في غزة، إن «المقاومة الفلسطينية استخدمت في الرد على العدوان الإسرائيلي جزءاً يسيراً من السلاح والقدرات، وسنواصل المسيرة بخطى واثقة في مشروع تحرير كامل فلسطين المحتلة».

وحول ما تحقق، أكد رئيس المكتب السياسي لـ«حماس» إسماعيل هنية، أن حركته وبقية فصائل المقاومة وجّهت «ضربة قاسية ستترك آثارها المؤلمة على إسرائيل ومستقبلها». وفي كلمة متلفزة له أمس، قال هنية: «فصائل المقاومة وقفت صفاً واحداً، وضربت العدو المحتل سيكون لها ما بعدها». من جهته، قال المتحدث باسم «سرايا القدس»، الجناح العسكري لحركة «الجهاد الإسلامي»، أبو حمزة، في مؤتمر صحافي في غزة، إن «المقاومة الفلسطينية استخدمت في الرد على العدوان الإسرائيلي جزءاً يسيراً من السلاح والقدرات، وسنواصل المسيرة بخطى واثقة في مشروع تحرير كامل فلسطين المحتلة».

وحول ما تحقق، أكد رئيس المكتب السياسي لـ«حماس» إسماعيل هنية، أن حركته وبقية فصائل المقاومة وجّهت «ضربة قاسية ستترك آثارها المؤلمة على إسرائيل ومستقبلها».

شارك الآلاف بمسيرة ضخمة جابت باحات المسجد الأقصى (أحمد غرايلي/فرانس برس)

> أصيب العشرات باقتحام قوات الاحتلال المسجد الأقصى

ورفع المئات من أنصار حركة «حماس» رايات الحركة الخضراء في مشهد لافت وغير مألوف منذ بداية الانقسام بين حركتي «فتح» و«حماس» عام 2007. وكانت مظاهر الفرح والاحتفال في القدس لافتة، خصوصاً أن شرارة معركة «سيف القدس» انطلقت منها، وجاءت صواريخ المقاومة رداً على الاعتداء على المصلين في المسجد الأقصى في الأيام الأخيرة من شهر رمضان إلى جانب محاولات الاحتلال طرد أهالي حي الشيخ جراح في القدس من منازلهم وتسليمها للمستوطنين. واحتفل المئات من المقدسيين قرب باب الأسباط، وباب العامود، وفي سلوان وبيت حنينا والعديد من الأماكن في القدس، من خلال الألعاب النارية، وإطلاق أبواق السيارات، والهتاف للمقاومة التي انتصرت لهم.

وادى آلاف المصلين، أمس الجمعة، صلاة الفجر، في المسجد الأقصى، ثم انتظمت مسيرة ووقفة ضخمة في ساحاته، تخللها رفع العلم الفلسطيني ورايات حركة «حماس» الخضراء، احتفاءً بما وصفوه بالنصر في معركة «سيف القدس»، وصدحت آلاف الحناجر بالهتافات المؤيدة والداعمة لكتائب القسام ولقائدها العام محمد الضيف.

كما ادى الفلسطينيون، تحديداً في الضفة بعد صلاة الجمعة، أمس، صلاة الغائب على أرواح الشهداء الذين ارتقوا خلال العدوان الإسرائيلي الأخير في مختلف المناطق الفلسطينية، وشارك أكثر من 70 ألفاً من المصلين في صلاة الجمعة في المسجد الاقصى أمس، وفق تقديرات دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس. وما إن انتهت الصلاة حتى خرج الآلاف من المصلين بمسيرة وتظاهرة ضخمة، جابت باحات المسجد، وسط رفع علم فلسطين والرايات الخضراء. ويبدو أن هذا المشهد استفز قوات الاحتلال، التي اقتحمت مختلف باحات المسجد الأقصى لتندلع مواجهات عنيفة مع الفلسطينيين هناك، فيما أطلقت قوات الاحتلال قنابل الصوت والرصاص المطاطي، ما أوقع أكثر من 35 إصابة في صفوف المصلين. كما ساد توتر شديد في محيط المسجد الأقصى، خصوصاً عند بواباته التي عززت قوات الاحتلال من تواجدها عندها، واعتدت على بعض المواطنين لدى خرو

رصد

عكست المواقف المختلفة في إسرائيل حجم خيبة الأمل من نتائج العدوان على قطاع غزة، مع الاعتراف باستمرار قدرة المقاومة الفلسطينية على الرد على اي تحرك عسكري جديد، وتحميل المستوى السياسي مسؤولية ما انتهت إليه هذه المواجهة من فشل على مختلف الصعد السياسية والميدانية. في المقابل، حاول رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو التهرب من هذا الواقع بالادعاء أن الحرب حققت «نجاحاً استثنائياً»، وذلك بعدما كان قد سرب للصحافة معلومات تستهدف تحميل الجيش والمخابرات المسؤولية عن نتائج الحرب

الفشل يحاصر نتنياهو

تهرب من تحمل مسؤولية إخفاق العدوان

صالح النعامي

لم يُخفِ ادعاء رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، أمس الجمعة، «النجاح الاستثنائي» للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وأن تل ابيب «حققت اهدافها في العملية»، واقع خيبة الأمل الإسرائيلية التي عبّر عنها قادة أحزاب ومستوطنون في المستوطنات القريبة من غزة، إضافة إلى تسريبات وتحليلات لمعلقين إسرائيليين وإشارتهم إلى نأي المسؤولين بأنفسهم عن نتائج هذه الحرب، ما يدل على أنها لم تحقق «أي إنجازات» لئل أبيب. وأمام هذا الواقع، ومحاولة المستوى السياسي تحميل الجيش الإسرائيلي المسؤولية عن «فشل» حرب غزة، يبدو نتنياهو في مأزق سياسي كبير، خصوصاً أن خصمه، زعيم المعارضة المكلف بتشكيل الحكومة، يئير لبيد، لم يتأخر لاستغلال الوضع وتحميل رئيس الحكومة المسؤولية عن هذا الفشل، ليصبح نتنياهو امام واقع قد يمنعه من العودة إلى سدة الحكم، حتى لو فشل لبيد بتشكيل حكومة وأجريت انتخابات برلمانية خامسة في خلال ثلاث سنوات. وفيما ادعى نتنياهو في تصريحات للصحافيين أمس أن الاحتلال حقق أهدافه في العدوان، ووصف ما حصل بأنه «نجاح استثنائي»، فإن الواقع الإسرائيلي كان يكشف عن هزيمة حقيقية للاحتلال. وكشفت صحيفة «هآرتس» أن نتنياهو شرع في تحميل الجيش والمخابرات المسؤولية عن نتائج الحرب. وقال عاموس هارئيل، المعلّق العسكري للصحيفة في تقرير، إن نتنياهو سمح لمقربيه بتسريب معلومات من جلسات المجلس الوزاري المصغر لشؤون الأمن (الكابينيت)، تظهر توجيه الوزراء انتقادات حادة إلى أداء الجيش والمخابرات، وأن هذا الأداء هو المسؤول عن نتائج الحرب. وحسب هارئيل، فإن حرص نتنياهو على إغراق وسائل الإعلام الإسرائيلية بالتسريبات حول النقاشات في اجتماع الكابينيت هدفت إلى النأي بنفسه عن المسؤولية عن الفشل وتحميلها للجيش وأجهزة الاستخبارات. وأضاف هارئيل: «ما يجري حالياً بين قيادة الجيش والمستوى السياسي يمثل الحضيض الذي وصلت إليها العلاقة بين الطرفين». وأقر هارئيل بأن «إنجازات» إسرائيل في الحرب كانت متواضعة، منوهاً إلى أن ضغوط الرئيس الأميركي جو بايدن كان لها دور مهم في وقف العدوان، على الرغم من أن إسرائيل لم تدل على تحقيق أهدافها فيها.

وفي السياق، كتب بن كاسبيت، المعلّق في صحيفة «معاريف» على حسابه على «تويتر»: «كم يمكن أن يكون القائد حقيراً عندما يتهرب من المسؤولية ويلقي بها على الجيش والمخابرات»، فيما قال آوري غولدبرغ، الباحث في «مركز هرتسليا متعدد الاتجاهات»، عبر «تويتر»: «كيف بإمكانكم أن تعرفوا أن هذه الحرب كانت مجرد كذبة؟ لو كان هناك إنجاز واحد يحسّن أمن الإسرائيليين، لسارع الجميع لأخذ الفضل عليه، لكن عندما يحاول كل المسؤولين النأي بأنفسهم عن نتائج الحرب، فهذا يدل على أنها لم تحقق أي إنجازات».

كما لفت المعلق العسكري يوآف ليمور على «تويتر» إلى أن المستوى السياسي الذي لا يفوّت فرصة للظهور الإعلامي، أختفى فجأة وتهرب من شرح النتائج للرأي العام في إسرائيل. فيما عدّ إليئور ليفي، مراسل صحيفة «يديعوت أحرونوت» في الأراضي الفلسطينية، احتفاء الفلسطينيين في القدس «بنصر حماس وإشاراتهم بجناحها العسكري على مسمع ومرأى من عناصر الشرطة الإسرائيلية، أكبر صور النصر التي حصلت عليها حماس».

أما المحلل العسكري في موقع «يديعوت أحرونوت»، رون بن يشاي، وعلى الرغم من حديثه عن أنه «كانت للجيش الإسرائيلي إنجازات مثيرة للإعجاب»، فإنه لفت إلى أن هذا الجيش «لم ينجح في إحباط وتدمير منظومة إطلاق القذائف الصاروخية والصواريخ». وقسم كبير من السلاح الاستراتيجي لجيوش الإرهاب الغزاوية ما زالت قابلة للاستخدام، وتمسح لحماس رعب مقابلنا». وتابع «مجرد توفر القدرات لتنفيذ ذلك هي حقيقة يتعين على إسرائيل أن تأخذها بالحسبان عندما تواجه حكم حماس في غزة في المستقبل». ولم تتوقف الانتقادات على المعلّقين والكتّاب الصحافيين، فزعيم المعارضة رئيس حزب «يمين جديد» يئير لبيد، استغل الوضع لمهاجمة نتنياهو وتحميله المسؤولية المباشرة عن فشل الحرب، مشيراً إلى أن هذه الحرب «لم تسفر عن تغيير جذري في المنطقة». وكتب لبيد على حسابه على «تويتر»: «لقد ظهر نتنياهو خلال الحرب بمنتهى الضعف، لم تكن توجهه سياسات واضحة، وكان بلا مسؤولية أو إحساس بالمسؤولية، وكان يتصرف بشكل شخصي بحت، وكان يهتم بنفسه فقط».

«دولة إرهابية»

أكد الرئيس التركي رجب طيب اردوغان (الصورة) ضرورة ان يعي العالم باسره طبيعة إسرائيل كدولة إرهابية. وفي كلمة له امس الجمعة في اسطنبول، قال اردوغان «فلسطين تنتظرنا، إنها بانتظارنا مع صرخات كافة هؤلاء الاطفال الصغار»، مؤكدا ان بلاده لن تتوقف عن تسليط الضوء على ما تقوم به إسرائيل في مختلف المحافل عبر الخرائط، كي يعرف العالم حقيقتها. واضاف: «يجب على العالم اجمع ان يُدرك من هي اسرائيل هذه الدولة الارهابية».

لم يحقق جيش الاحتلال أيا من أهداف العدوان (أمير ليفي/Getty)

«هآرتس»: نتنياهو شرع بتحميل الجيش المسؤولية عن النتائج

اتهم مستوطنون نتنياهو بتركهم «تحت رحمة حماس»

أمام اليهود. وكتب سمورطتش على «تويتر»: «أتوقع أن أرى المسجد الأقصى مفتوحاً أمام اليهود، وفي حال لم تكن الأمور على هذا النحو، فإن هذا يعني للأسف أن حماس قالت الحقيقة وأن المستوى السياسي عندنا قد كذب». كما كتب زعيم «يسرائيل بيتينو» أفيغدور ليبرمان، على حسابه على «تويتر»، ساخراً من نتائج الحرب، بأن نتنياهو سيرد بدفع «الإتاوة» لـ«حماس». وهاجمت أيليت شكيد، وزيرة القضاء السابقة والقيادية في حزب «يمينا»، اتفاق وقف النار لعدم تضمينه حلاً لمشكلة الأسرى الإسرائيليين لدى حركة «حماس»، قائلة إن معيار تحقيق النصر في المعركة الأخيرة يتوقف على استعادة الأسرى الإسرائيليين في غزة. كذلك، أثار الاتفاق غضب قادة المستوطنين في منطقة «غلاف غزة». ونقلت قناة «كان» عن مجلس المستوطنات في المنطقة اتهامه لنتنياهو بأنه ترك المستوطنين «تحت رحمة حماس». من جهته، كان ألون دافيدي، رئيس المجلس المحلي لمستوطنة سديروت التي تعرضت لقصف عنيف من المقاومة الفلسطينية طوال أيام العدوان الإسرائيلي، أشد المنتقدين لاتفاق وقف إطلاق النار. ونقلت قناة «كان» عن دافيدي قوله إن الاتفاق «يثبت أنه على الرغم من الدعم والصبر الذي يبديه سكان مستوطنات الجنوب منذ 20 عاماً، فلا يبدو أن نتنياهو والحكومة معنيان حقاً بالإطاحة بحماس، ويفضّلان الهدوء المؤقت لسكان وسط البلاد على حساب سكان غلاف غزة والجنوب الذين سيستمرون في المعاناة من الإرهاب». أما مراسل القناة «13» في جنوب إسرائيل، ألوغ بوكير، فقد كتب على حسابه على «تويتر» قائلاً: «لن ينسى الجمهور (الإسرائيلي) أن نتنياهو كرئيس للوزراء أنشأ على مدى سنوات دولتين، دولة إسرائيل ودولة غلاف غزة والجنوب، حيث وضع حياة المستوطنين هناك تحت رحمة حماس».

متابعة

احتفالات حول العالم بالصمود الفلسطيني

خرجت أمس الجمعة تظاهرات وفعاليات شعبية في مدن عدة حول العالم، احتفاءً بالنصر الفلسطيني بوجه العدوان الإسرائيلي، وتأكيداً على دعم الفلسطينيين وحقوقهم

تقيم اعتصاماً يومياً بالقرب من السفارة الإسرائيلية في العاصمة عمّان.

وفي المغرب، شارك الآلاف، عقب صلاة الجمعة، في وقفات احتجاجية بمختلف أرجاء البلاد، احتفالاً بانتصار المقاومة الفلسطينية ووقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. ونظمت الوقفات في الرباط والدار البيضاء وسلا وطنجة وتطوان، بالإضافة إلى فاس ومكناس ومراكش (شمال) وأكادير (وسط)، ووجدة وشفشاون وتازة (شرق) والجديدة (غرب) وبنسليمان، وغيرها من المدن الأخرى.

كذلك شهدت العاصمة الموريتانية نواكشوط، أمس، مسيرات شعبية تخللتها هتافات مشيدة بأداء المقاومة خلال أيام العدوان. ونظم عدد من سكان نواكشوط مسيرة بالسيارات جابت شوارع رئيسية في العاصمة. ورفع المشاركون في المسيرة على سياراتهم الأعلام الفلسطينية وشعارات المقاومة. وطالب المحتفلون بمزيد من الدعم الشعبي للمقاومة حتى تحرير المسجد الأقصى، وكل فلسطين. من الاحتلال الإسرائيلي. وفي لبنان، شهدت أكثر من منطقة فعاليات احتفاءً بنصر الفلسطينيين. وانطلقت مسيرة جماهيرية عفوية عقب صلاة الجمعة أمس في مدينة طرابلس شمال لبنان. وجابت المسيرة شوارع المدينة، ورفعت خلالها شعارات النصر والأعلام الفلسطينية. وفي العاصمة بيروت، نظمت «الحملة الأهلية لنصرة فلسطين وقضايا الأمة» وقفة جماهيرية في منطقة الطريق الجديدة، في إطار «يوم الغضب العربي العالمي على الجرائم الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني»، واحتفاء بـ«النصر الحدود لنصرة الفلسطينيين». ومؤكدين أن «إعلان الهدنة يأتي في إطار انتصار حققته المقاومة على المحتل». ومن الشعارات التي رددها الشباب: «وما خلقنا تنعيش بذل... خلقنا تنعيش بحرية»، و«ع القدس رايحين شهداء بالملايين»، كما طالبوا بإلغاء اتفاقية وادي عربة واتفاقية الغاز الإسرائيلي بين الأردن والاحتلال.

يشار إلى أن عدداً من الشباب الأردنيين كانوا قد توجّهوا يومي الجمعة والسبت الماضيين نحو الحدود الأردنية الفلسطينية، معلنين تضامنهم مع الشعب الفلسطيني. ومنذ بدء الأحداث في القدس والعدوان على غزة والشباب والفعاليات السياسية في الأردن الإسلامية والعاملين فيها»، فيما عمّت الاحتفالات منذ الفجر المخيمات الفلسطينية، وفي باكستان، خرجت أكثر من تظاهرة داعمة للفلسطينيين، ولا سيما في العاصمة إسلام أباد، بينما قتل 6 أشخاص وأصيب آخرون بجروح، بانفجار استهدف المسيرة. وأوضحت شرطة إقليم بلوشستان جنوب غرب باكستان على الحدود مع أفغانستان أن المسيرة المتضامنة مع الشعب الفلسطيني نظمها القيادي في «جمعية علماء الإسلام».

تظاهرات في الأردن ولبنان والمغرب وإندونيسيا وباكستان

خلال تظاهرة بالقرب من السفارة الإسرائيلية في طوكيو (كازوهيرو نوغمي/ فرانس برس)

أكبر الأحزاب الدينية في باكستان، قادر لوني، وعندما وصلت إلى منطقة ساجب مهمند رود، تعرضت لانفجار بدراجة نارية مفخخة متوقفة بجانب الطريق، ما أدى إلى مقتل ستة أشخاص، وإصابة عدد آخر بجروح، بينهم لوني. ولم تتبن أي جهة مسؤولية التفجير. وشارك الآلاف في مسيرات تأييد للفلسطينيين في أنحاء باكستان أمس الجمعة، بعد ساعات على الإعلان عن وقف إطلاق النار، ولا سيما في العاصمة إسلام أباد، حيث نظمت مسيرة حاشدة رفع خلالها المشاركون لافتات تدين إسرائيل وتمجد الفلسطينيين، فضلاً عن مسيرات بالدراجات النارية والسيارات.

وشهدت العاصمة جاكرتا ومدن إندونيسية أخرى مثل ميدان ومكاسر وبادونغ وصولو تظاهرات بمشاركة شعبية واسعة تضامناً مع الشعب الفلسطيني، واحتفاءً بوقف إطلاق النار في غزة، واستنكاراً للعدوان الإسرائيلي على سكانها خلال الأيام الماضية. كما تناولت خطب كثير من المشاركين في المظاهرات في العاصمة اليابانية طوكيو أمس للتعبير عن دعمهم للفلسطينيين. وحمل المشاركون في التظاهرة، التي نظمت بالقرب من مقر السفارة الإسرائيلية في طوكيو، لافتات داعمة للفلسطينيين ومنددة بالعدوان عليهم. في غضون ذلك، تواصل تضامن المؤسسات والنقابات العالمية مع الفلسطينيين. وفي السياق، أعربت «الاتحادات العمالية لأيرلندا جديدة وموحدة» (TUTUI)، عن دعمها وتضامنها مع الشعب الفلسطيني، وذلك في رسائل بعثتها إلى الاتحادات العمالية في فلسطين، بحسب وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا».

(العربي الجديد، الأناضول)

مصر

قضية التمويل الأجنبي... ملف لم يُغلَق

على الرغم من صدور قرار قضائي في مصر بحفظ التحقيقات مع 18 مؤسسة وكيانا في قضية «التمويل الاجنبي»، إلا ان الملف لم يُغلَق نهائياً

القاهرة ـ **العربي الجديد**

في السادس من مايو/ أيار الحالي، أصدر قاضي التحقيق المنتدب في القضية رقم 173 لسنة 2011، المعروفة إعلامياً بقضية «التمويل الأجنبي»، قراراً بحفظ التحقيقات مع 18 مؤسسة وكياناً، لأنه «لا وجه لإقامة الدعوى» نظراً «لعدم كفاية الأدلة». بل إن حيثيات الحكم تناولت دور المجتمع المدني في مصر بمنحى إيجابي، في سياق تقدم الأوطان ودعم المجتمع. لقي الحكم ترحيباً كبيراً، واعتُبر بمثابة إغلاق لقضية التمويل الأجنبي المفتوحة منذ 10 سنوات، خصوصاً أنه جاء في أعقاب حكم آخر صدر في مارس/ آذار الماضي، بإنهاء التحقيقات مع 20 منظمة أخرى في نفس القضية. ومن قبلهما، صدر حكم في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، شمل 20 مؤسسة وكياناً، ليصل العدد النهائي للمنظمات التي تم حفظ التحقيقات معها في القضية ككل إلى 58 مؤسسة، كلها ثبتت براءتها تماماً.

ظاهرياً، هذا التطور أغلق ملف واحدة من أطول القضايا في القضاء المصري، امتدت لعشر سنوات، دون حفظ للتحقيقات أو إحالة للمحاكمة، ولا شيء سوى أبعاد سياسية في الأفق. لكن هذا الحكم، الذي حصد ترحيباً حقوقياً محلياً ودولياً، يخفي خلفه جوهر الأزمة من دون حل، وهو الأفق السياسي للعداء الممتد بين النظام المصري، والمنظمات الحقوقية التي لم يشملها قرار الغلق.

بنظرة عملية، فإن التحقيقات قد حفظت مع منظمات مجتمع مدني تنموية، وليست حقوقية، وليس لها علاقة مباشرة بالأبعاد السياسية للقضية، وكثير منها منظمات قبطية، أو وثيقة الصلة بنظام الرئيس المخلوع حسني مبارك، مثل الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، والجمعية الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات، ومركز التنوير للتنمية وحقوق الإنسان، ومؤسسة محمد علاء مبارك الخيرية، والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وجمعية النهضة الريفية بشبين الكوم بمحافظة المنوفية، وجمعية رواد البيئة، وغيرها.

لكن القضية ما زالت سارية مع منظمات المجتمع المدني الحقوقية، المتشابكة مع كل القضايا السياسية التي تؤرق النظام الحالي، كما أرقت سابقيه، مثل قضايا التعذيب والإخفاء القسري والحريات الشخصية. وضمن هذه المنظمات: المبادرة المصرية للحق الشخصية، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ومركز أندلس لدراسات التسامح والمساواة، والشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان وغيرها.

ولفهم سبب الإبقاء على سير التحقيقات مع تلك المنظمات خاصة، لا بد من العودة إلى النصف الثاني من عمر القضية، وتحديدا لعام 2016، مع إعادة فتح القضية لضم المؤسسات الحقوقية الجادة المعنية بمكافحة الفساد والتعذيب والإخفاء القسري، مثل مركز النديم لتأهيل ضحايا التعذيب والعنف، والشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ومركز القاهرة لحقوق الإنسان، ضمن 37 منظمة أخرى تم ضمها للقضية في هذا الوقت، رغم أن القضية بدأت في ديسمبر 2011 و17 منظمة فقط. وكان من الممكن غلق ملف القضية، مع الإفراج وترحيل الأجانب المتهمين فيها، ضمن 43 شخصاً قبض عليهم في ديسمبر 2011. كما كان من الممكن غلقها في فترة حكم الرئيس المصري الراحل محمد مرسي، بالحكم الصادر في يونيو/ حزيران 2013، بمحاكمة 43 من العاملين في المؤسسات المشمولة في القضية، بأحكام غيابية تتراوح بين سنة و5 سنوات مع إيقاف التنفيذ.

كما كان من الممكن جداً غلقها تماماً، بأن يشمل الحكم الأخير، الصادر في 6 مايو الحالي، جميع المنظمات المشمولة في القضية، لكن هذا لم يحدث، وتم الإبقاء على منظمات،

التحقيقات حفظت مع منظمات تنموية وليست حقوقية

ضمت مؤسسات حقوقية لكافح التعذيب والإخفاء للقضية (خالد دسوقي/فرانس برس)

بسبب العداء المباشر بين مؤسسيها والنظام، والذي يتمثل في الأحكام المباشرة الصادرة بحق مؤسسيها، والتضييق عليهم بتجميد أموالهم ومنعهم من السفر على خلفية هذه القضية. ليس هذا وحسب، بل إن المدير التنفيذي للشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان جمال عيد، مثلاً، تعرض، في ديسمبر 2019، للضرب وإغراقه بمواد الطلاء في الشارع، بعد تحطيم سيارته في أكتوبر/ تشرين الأول 2019، والقبض على المحامي الحقوقي العامل بالشبكة عمرو إمام، وضمه للقضية رقم 488 لسنة 2019 حصر أمن دولة عليا، باتهامات «مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، ونشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة، وإساءة استخدام وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي».

كما أن بهي الدين حسن، مدير مركز القاهرة لحقوق الإنسان، حكم عليه غيابيًا في أغسطس/ آب 2020، بالسجن المشدد 15 سنة، لاتهامه بنشر أخبار كاذبة والتحريض ضد الدولة، وإهانة القضاء، في القضية رقم 5370 لسنة 2020 جنايات الدقي، المقيدة 91 لسنة 2020 حصر أمن دولة، لـ«قيامه بإنشاء حساب على مواقع التواصل الاجتماعي، وإذاعة وبث أخبار كاذبة من خلاله، والتحريض على العنف، وإهانة السلطة القضائية»، هذا بخلاف التضييقات الأمنية التي واجهتها المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، والتي لم تكن لتمر سوى بتدخل دولي من الجهات والسفارات الأوروبية المانحة.

ومع ذلك، فقد توسمت هذه المنظمات الحقوقية المشمولة في القضية، في النظام المصري، بصيصاً من الأمل. وتقدمت قبل صدور الحكم الأخير بأيام بورقة موقف جماعي، شملت 7 إجراءات ضرورية لتحسين أوضاع حقوق الإنسان، فيما وصفته بـ«الاختبار الحقيقي لجدية أي تعهدات رسمية تتردد في الآونة الأخيرة حول إصلاحات، أو انفراجة، في الملف الحقوقي». وتبدأ هذه الإجراءات السبعة بـ«الإفراج عن السجناء السياسيين المحبوسين احتياطياً، أو المحكوم عليهم، من جميع التيارات السياسية بالآلاف بسبب نشاطهم السلمي»، وتنتهي بـ«رفع الحجب عن مواقع الإنترنت والصحف الرقمية، والتي تجاوز عددها 600 موقع محجوب، بالمخالفة للقانون وبدون حكم قضائي».

شرق غرب

تركيا تستهدف «العمال الكردستاني» شمال العراق

استهدفت مقاتلات تركية موكب سيارات تابعاً لمقاتلي حزب «العمال الكردستاني» في محافظة دهوك ضمن إقليم كردستان شمالي العراق على الحدود مع تركيا، ما تسبب بسقوط قتلى وجرحى بصفوف الحزب. ونقلت وسائل إعلام كردية عراقية، أمس الجمعة، عن مصادر أمنية قولها إن القصف أسفر عن احتراق سيارات بالموكب وسقوط قتلى من «العمال الكردستاني».

(العربي الجديد)

إيران ترفض «مسؤوليتها» عن إسقاط طائرة أوكرانية

أعلنت إيران، أمس الجمعة، أن محكمة في مقاطعة كندية ليس لها اختصاص للحكم في دعوى تعويض عن الأضرار في حادث تحطم طائرة ركاب أوكرانية، أسقطها «الحرس الثوري» العام الماضي. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة (الصورة): «يعلم الجميع أن المحكمة الكندية لا تتمتع بولاية قضائية في حادث تحطم الطائرة» نظراً لوقوعه خارج كندا. وأضاف أن الحكم، الذي صدر أمس الأول، «لا يستند إلى شهادة شهود».

(رويترز)

برّي يرجئ مناقشة رسالة عون لـ«تخفيف التوترات»

لم تدم جلسة مجلس النواب اللبناني، أمس الجمعة، أكثر من عشر دقائق تُليت فيها رسالة رئيس الجمهورية ميشال عون، حول التأخير في تشكيل الحكومة برئاسة سعد الحريري، قبل أن يدعو رئيس البرلمان، نبيه برّي، لمناقشة الرسالة خلال جلسة اليوم السبت. ورفع برّي الجلسة بعد تلاوة رسالة عون في سيناريو كان متوقعاً. واجمع النواب لدى خروجهم من الجلسة التي عقدت في قصر الأونيسكو في بيروت، على كون السبب الأساسي وراء التأجيل يتمثّل في أن برّي يريد «تهدئة النفوس»، و«تخفيف التوترات».

(العربي الجديد)

الإدارة الجديدة لكاتالونيا تتعهد بـ«الكفاح» للاستقلال

انتخب برلمان إقليم كاتالونيا زعيماً وحكومة جديدين، أمس الجمعة، وتعهدت الإدارة الجديدة بعدم التهاون في الكفاح من أجل نيل الاستقلال عن إسبانيا. ضمّت ثلاثة أحزاب انفصالية كاتالونية خلافاتها السياسية المحلية جانباً، واتحدت تحت راية الرغبة المشتركة في الانفصال، وصوتت لصالح بير أراغونيس (الصورة) ليصبح الرئيس المقبل للإقليم.

(أسوشييتد برس)

نيجيريا: الجيش يحقق في «مقتل» زعيم «بوكو حرام»

أعلن المتحدث باسم الجيش النيجيري محمد يريما، أمس الجمعة، أن الجيش يحقق في تقارير تفيد بأن زعيم جماعة «بوكو حرام» أبو بكر شيكاو ربما يكون قد قتل أو أصيب بجروح خطيرة في أعقاب اشتباكات مع عناصر من تنظيم «داعش» في غرب أفريقيا. وقال يريما: «هذه شائعة. نحن نحقق فيها. لا يمكن أن نقول شيئاً إلا إذا تأكدنا منه». وكانت صدرت تقارير عديدة عن مقتله على مدى الأعوام الـ12 الماضية، لكنه كان يظهر فيما بعد.

(رويترز)

الحدث

يواصل النظام السوري، عبر إبعاده نحو 150 شخصاً عن بلدة أم باطنة في القنيطرة إلى الشمال السوري، تكراره لجريمة تهجير كل من يشك في أنه معارض له. كما أن رفض «الجيش الوطني» التابع للمعارضة دخولهم إلى المناطق التي يسيطر عليها، ليس الأول من نوعه

استهدفت حملة التهجير في 2018 درعا والقنيطرة (محمد أبازيد/فرانس برس)

محنة مبعدي أم باطنة

النظام يكرر سيناريو التهجير في سورية

جرائم حرب

رات الشبكة السورية لحقوق الانسان، في تقرير اخيراً، ان التهجير القسري الذي تقوم به قوات النظام، يندرج ضمن جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية، وفق القانون الدولي والقانون الانساني، وهو ياتي في اطار سياسة التغيير الديمغرافي التي يقوم بها النظام وايران.

عدنان احمد

منعت فصائل «الجيش الوطني السوري» في الشمال السوري مهجري بلدة أم باطنة، الوافدين من محافظة القنيطرة من دخول مناطق المعارضة السورية، بعد وصولهم، مساء أمس الأول، إلى معبر أبو الزندين قرب مدينة الباب شرقي حلب، بدعوى عدم وجود تنسيق بين تركيا وروسيا التي رعت هذا التهجير. وذكرت مصادر محلية، لـ«العربي الجديد»، أن القافلة، التي تضم 32 شخصاً من مقاتلي «الجيش الحر» سابقاً مع عائلاتهم (نحو 150 شخصاً) وصلت، مساء الخميس الماضي، إلى معبر أبو الزندين، برفقة الهلال الأحمر التابع للنظام والقوات الروسية، بعد رحلة استغرقت نحو 12 ساعة من القنيطرة. وبعدما ترك الهلال الأحمر والقوات الروسية القافلة على بعد أمتار من حاجز «الجيش الوطني» على معبر أبو الزندين، لم يسمح الأخير لها بالدخول، بسبب عدم وجود تنسيق مسبق بشأن دخولها. ولا تزال القافلة، المكونة من 3 حافلات، موجودة حتى مساء أمس الجمعة قرب المعبر، في حين شارك عشرات المدنيين والناشطين في تظاهرة ليل أمس الأول، عند دوار السنتر وسط مدينة الباب، مطالبين «الجيش الوطني»، المدعوم من تركيا، بعدم عرقلة دخول القافلة.

ونشر «تجمع أحرار حوران» صوراً لأطفال يعانون من حالات مرضية، وآخرين مصابين بجراح متفاوتة، محذراً من تدهور حالتهم الصحية، فيما وقفت سيارات إسعاف من مديرية صحة حلب الحرة وفرق للدفاع المدني السوري بانتظار دخول القافلة عبر معبر أبو الزندين. ولم يصدر عن «الجيش الوطني» أي توضيح حول منع إدخال العائلات حتى مساء أمس، فيما ذكرت صفحات محلية في مدينة الباب، أن هذا الأمر جاء لأسباب أمنية، نتيجة عدم تنسيق مسبق من الجانب الروسي مع الجانب التركي خلال عملية التهجير.

وكانت قوات النظام فرضت، أمس الأول، تهجير هذه العائلات من أم باطنة في ريف القنيطرة الأوسط، باتجاه الشمال السوري، بحضور وفد من الشرطة العسكرية الروسية، مقابل عدم اقتحامها البلدة، إضافة إلى إفراجها عن شابين من أبناء البلدة تنفيذاً لمطالب المهجرين، بناء على اتفاق جرى في 15 شهر الحالي، بين وجهاء المنطقة والعميد طلال العلي، المسؤول عن فرع سعسع في المخابرات العسكرية التابعة للنظام.

ورغم أن ريف حلب الشمالي، الخاضع لسيطرة «الجيش الوطني»، يستقبل حالياً الآلاف من مهجري المناطق السورية، خاصة من ريف دمشق، لكنها ليست المرة الأولى التي يمنع فيها «الجيش الوطني» والأتراك مهجرين من مناطق سورية من الدخول إلى مناطق سيطرة المعارضة. وكان الجيش التركي منع في مايو/أيار 2018، دخول حافلات تقل مهجرين من ريف حمص الشمالي وجنوب دمشق إلى ريف حلب الشمالي، للسبب ذاته، أي عدم وجود تنسيق مسبق معهم، وعادت حينها قافلة المهجرين إلى ريف إدلب.

ورأى الناشط عامر الحوراني، في حديث مع «العربي الجديد»، أن عملية التهجير الحالية جاءت بضغط من قبل إيران، التي تسعى إلى تعزيز انتشار مليشياتها في الجنوب السوري، وتستهدف إفراغه من الشبان الرافضين لوجودها في المنطقة. ولم يستبعد أن تستهدف هذه العمليات مناطق أخرى في ريف القنيطرة، بعد أم باطنة.

وكانت بلدة أم باطنة شهدت توترات نتيجة هجوم مسلحين مطلع الشهر الحالي على نقطة عسكرية تابعة للمليشيات الإيرانية في قرية صغيرة، تسمى الدوحة، تقع بين تل الشعار وقرى جبا وأم باطنة وممتنة، وقريبة من السياج الحدودي الفاصل بين سورية والأراضي المحتلة. وبعد الهجوم، قصفت قوات النظام أم باطنة بقذائف المدفعية من تل الشعار القريب منها، ما دفع الأهالي إلى اللجوء للبلدات المجاورة، قبل أن تجري مفاوضات بين وجهاء المنطقة وقوات النظام، انتهت بالاستجابة لطلب قوات النظام تهجير المطلوبين لديها مع عائلاتهم.

وكانت بلدة طفس، الواقعة إلى الجنوب الغربي من مدينة درعا، وقبلها بلدة الصنمين شمالي محافظة درعا، شهدتا عمليتي تهجير إلى الشمال السوري مطلع العام الحالي، إثر توترات مع قوات النظام، التي تعتمد في سياستها المتكررة على الحشد العسكري أولاً وحصار المناطق المستهدفة، ومن ثم إجبار اللجان المحلية على تسليم المطلوبين أو تهجيرهم إلى الشمال السوري، الخاضع بالمجمل لسيطرة فصائل المعارضة. وشهدت سورية أول عملية تهجير في العام 2014، وتحديداً من حمص القديمة باتجاه الشمال، بعد حصار خانق وعمليات عسكرية دمرت الأحياء الثائرة، ومن أهمها باب السباع، وباب الدريب، والكثير من الأحياء الأخرى في المدينة. وتم وقتها نقل المقاتلين مع أسرهم بالحافلات إلى ريف حمص الشمالي. وفي 2016، شهدت حلب شمالي سورية عملية تهجير، وصفت بأنها الأكبر، نحو الريف الحلبي، بعد شن النظام وداعميه عملية عسكرية استمرت نحو عام كامل، أسفرت عن سقوط ضحايا بين المدنيين. وقدرت أعداد المهجرين وقتها بنحو 45 ألف شخص. وفي العام ذاته، تم تهجير أهالي داريا بريف دمشق باتجاه الشمال، وتم إفراغ المدينة بشكل كامل. وبحسب معطيات متقاطعة، فقد بسطت المليشيات الإيرانية السيطرة على داريا بضوء أخضر من النظام، ولم يسمح إلا بعودة القليل من الأسر وبشروط أمنية.

وفي 2016 أيضاً، عمل النظام على تهجير أهالي بلدتي قدسيا والهامة إلى منطقة إدلب، بعد حصار خانق عاشه المدنيون، ليلي ذلك تهجير أهالي بلدات معضمية الشام وخان الشيح والقل بريف دمشق. وفي العام التالي، جرى تهجير سكان بلدة وادي بردة بريف دمشق، بعد حصار استمر 40 يوماً، إلى إدلب. كما شهدت أحياء دمشق الشرقية، برزة، وتشرين، والقابون، عمليات تهجير مماثلة. وفي 2017 أيضاً، جرى تهجير أهالي حي الوعر، أحد أحياء مدينة حمص، باتجاه الشمال السوري.

> لا تزال قافلة مهجري أم باطنة قرب معبر أبو الزندين
>
> عامر الحوراني: عملية التهجير جاءت بضغط من قبل إيران

تقرير

من المنتظر أن يبدأ الزحف مبكراً من قبل محتجين وناشطين من محافظات عراقية عدة نحو العاصمة بغداد، بهدف المشاركة في تظاهرة الأربعاء المقبل تحسباً لإجراءات أمنية تعيق وصولهم

يوم الزحف إلى بغداد

تحشيد مبكر تحسباً لعرقلة وصول المحتجين

بغداد ـ **زيد سالم**

يستعد المئات من المتظاهرين في مدن جنوب ووسط العراق للتوجه نحو العاصمة بغداد، للمشاركة في تظاهرات يوم الثلاثاء المقبل، في 25 مايو/أيار الحالي، تلبية لدعوة سابقة وجهها ناشطو محافظة كربلاء لباقي ساحات وتنسيقيات محافظات العراق، بالتوجه إلى العاصمة وتنظيم تظاهرات واسعة عقب اغتيال الناشط المدني البارز إيهاب الوزني قبل نحو أسبوعين.

ومن المرجح أن يبدأ الناشطون التوافد إلى بغداد بشكل متفرّق، اعتباراً من يوم غد الأحد، من تسع مدن رئيسة هي البصرة وكربلاء والنجف وذي قار والقادسية وبابل وواسط وميسان والمثنى، وذلك تحسباً لقطع قوات الأمن الطرق ونصب حواجز تفتيش على غرار تجارب سابقة، بينما يتوقع أن يكون الثقل الأكبر من حيث العدد لناشطي ومحتجي بغداد. ويأتي ذلك وسط استمرار صمت الحكومة حيال الحدث المرتقب، فيما يحذر مراقبون من أن أي خطوة لمحاولة قمع المحتجين أو منع متظاهري الجنوب من الدخول إلى بغداد، ستكون بمثابة شرارة تفجّر الاحتجاجات في العراق مجدداً.

وتشير تسريبات عدة إلى أن التظاهرة المرتقبة ستكون أقرب لتجمع ضخم من أن تكون تظاهرة تجوب وسط بغداد، كما كان عليه الحال نهاية عام 2019 وعام 2020، وسيرفع المحتجون مطالب عدة؛ أولها وقف مماطلة حكومة مصطفى الكاظمي وتسترها على الجهات التي تغتال وتهدد الناشطين والمدونين والمحتجين وكل صوت مدني في الجنوب، من بين المطالب أيضاً إبقاء الحكومة بوعودها في محاسبة المتورطين من عناصر الأمن بقمع التظاهرات وقتل المتظاهرين الذين تجاوز عددهم 800 قتيل فضلاً عن أكثر من 27 ألف جريح، من بينهم ما لا يقل عن 900 شخص أصيبوا بإعاقات دائمة، عدا عن عدد غير قليل من المختطفين، غالبيتهم من بغداد والناصرية ولا يعرف مصيرهم لغاية الآن.

ودفعت حادثة اغتيال الناشط المدني ورئيس تنسيقيات التظاهرات في مدينة كربلاء، إيهاب الوزني، في 8 مايو الحالي، إلى عودة الاحتجاجات في مدن جنوبية عدة، وهاجم المحتجون مقر القنصلية الإيرانية في 9 مايو، وأضرموا النيران بعدد من الغرف الملحقة بمبناها. كما تم إحراق مقر لحزب «الدعوة الإسلامية» وجداريات وصور لزعامات إيرانية أبرزها المرشد علي خامنئي وزعيم «فيلق القدس» السابق قاسم سليماني، فضلاً عن مقر ثانوي ينتمي مليشيا تدعى «جند الإمام»، بمحافظة بابل. واغلق الحزب الشيوعي العراقي وقوى مدنية عدة بدورها، تعليق مشاركتها في الانتخابات، احتجاجاً على استمرار عمليات قتل الناشطين وفوضى السلاح.

كذلك، أعلن متظاهرو محافظة كربلاء جنوب العراق، مقاطعتهم للانتخابات، المنتظر إجراؤها في 10 أكتوبر/تشرين الأول المقبل، كما أعلنوا عما وصفوه بـ«الزحف» للتظاهر في بغداد، الثلاثاء المقبل، بحسب بيان تلاه متظاهرو كربلاء دعوا فيه باقي المحافظات إلى الانضمام إليهم.

في السياق، قال علي فاهم، وهو عضو تنسيقية تظاهرات بابل، في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ «جميع المحافظات التي انتفضت سابقاً ستُشارك بتظاهرات الثلاثاء في بغداد، للتأكيد على المطالب التي واصل المتظاهرون رفعها حتى قُتل المئات منهم، وأصيب الآلاف وغُيّب العشرات، واضطر المئات من الناشطين إلى الهرب خارج محافظاتهم، وحتى إلى دول أخرى، بسبب المضايقات والتهديدات والملاحقات القانونية ضدهم». وأوضح فاهم أنّ «بعض المتظاهرين، وتحديداً ممن بادروا بتشكيل كيانات سياسية خلال الأشهر الماضية، يتجهون إلى خيار تحويل الاحتجاجات إلى وقفة أو تجمع كبير للمطالبة بالكشف عن قتلة الناشطين والمحتجين، إلا أنّ بعضهم الآخر يتوجه لخيار البقاء في بغداد ونصب خيام هناك، وإعلان عودة الاحتجاجات بطريقة شبيهة باحتجاجات أكتوبر 2019».

من جهته، أشار عضو اتحاد الطلبة العام في بغداد، أحمد طالب البساري، إلى أن «الاتحاد سيُشارك إلى جانب المحتجين من المحافظات الذين قرروا الزحف إلى بغداد»، مؤكداً أنّ «الاتحاد لا يزال جزءاً من الحراك الشعبي الاحتجاجي ضدّ أحزاب السلطة والمليشيات التي تواصل العبث بأرواح الناشطين وتقوم بتهديدهم». وشدد البساري في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، على أن «استمرار إهمال مطالب المتظاهرين، سيؤدي بكل تأكيد إلى تجدد التظاهرات، وقد تتدخل المليشيات والتيار الصدري لفرض هيمنتهم على المتظاهرين مرة أخرى، وتمنع استمرار جهودهم، وذلك في سبيل واد مطالب الشعب العراقي، وبقاء الساحات والميادين خالية من أي أصوات معارضة للنظام الذي بات يشبه الأنظمة القمعية».

بدورها، قالت شروق العبايجي، وهي رئيسة «الجبهة المدنية العراقية»، إحدى القوى المدنية الفاعلة في دعم الاحتجاجات السلمية في العراق، إنّ «السلطة في النهاية لن تحصد إلا مزيداً من الغضب الشعبي طالما أنها تواصل إهمال المطالب الشعبية، ولا تهتم لها ولا تسعى إلى إصلاح نفسها». وأكدت العبايجي في حديث مع «العربي الجديد»، دعم الجبهة «للتظاهرات المقررة الثلاثاء المقبل، كونها تعدّ استكمالاً لجهود انتفاضة أكتوبر/تشرين الأول 2019، التي لم تحصد بعد نتائج مطالبها المشروعة والسلمية».

في الأثناء، حذر عضو «المفوضية العليا لحقوق الإنسان» فاضل الغراوي، من عدم توفير حماية للتظاهرة والمحتجين الثلاثاء المقبل. وقال في حديث مع «العربي الجديد»، إن «السلطات العراقية عليها أن تبدي حسن نيتها في التعامل مع المحتجين، كما عليها أن تحمي المتظاهرين وتمنع عنهم نيران أي جهة مسلحة وخارجة عن القانون. كذلك، من واجب السلطات النظر بشكل واقعي في مطالب المحتجين والعمل على تحقيقها، في حين أنه من واجب المتظاهرين أن يحافظوا على السلمية حتى وإن كانوا غاضبين».

وكانت التظاهرات العراقية قد اندلعت في الأول من أكتوبر/تشرين الأول 2019، عقب دعوات انطلقت عبر مواقع التواصل الاجتماعي إثر تردي الخدمات وتفاقم نسبة البطالة، قبل أن تنفجر بشكل واسع في بغداد ومدن جنوب ووسط العراق. وطوال العام ونصف العام الماضي، شهدت التظاهرات عمليات عنف غير مسبوقة، ولا سيما بعدما دخلت جماعات مسلحة وُصفت بـ«الطرف الثالث»، على خط قتل وقمع واختطاف المحتجين والناشطين. وأدت أعمال العنف إلى مقتل نحو 800 متظاهر، وإصابة أكثر من 27 ألفاً، في وقت لم تُحاسَب فيه أي جهة متورطة بهذه الأعمال.

شرق غرب

«طالبان» تسيطر على مديرية قرب كابول

قال المتحدث باسم حركة «طالبان» الأفغانية، ذبيح الله مجاهد، في بيان، أمس الجمعة، إنّ مسلحي الحركة «سيطروا بشكل كامل على مقر الحكومة المحلية في مديرية جليز (القريبة من العاصمة كابول) وعلى مقرها الأمني بعد استسلام عشرات من عناصر الأمن لهم». من جهته، قال مصدر أمني لـ«العربي الجديد»، إن 37 من عناصر الأمن ألقوا السلاح أمام «طالبان» بعدما كانوا محاصرين. فيما قال المتحدث باسم وزارة الداخلية طارق أرين، في بيان، إن القوات الأفغانية تراجعت تكتيكياً وستستعيد المنطقة في القريب العاجل.

(العربي الجديد)

غارات روسية على البادية السورية

ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان، أن الطائرات الحربية الروسية شنت منذ ساعات الصباح الأولى أمس الجمعة، أكثر من 20 ضربة جوية، على مواقع يتحصن فيها مقاتلو تنظيم «داعش» في بادية الشولا، ومنطقة جبل البشري، ضمن بادية دير الزور الغربية. ولفت المرصد إلى مواصلة قوات النظام، مدعومة بمسلحين موالين لها، حملات التمشيط في مناطق متفرقة من البادية السورية.

(العربي الجديد)

ميانمار: بحثٌ في حل حزب سو تشي

قال رئيس لجنة الانتخابات الحكومية المعينة من قبل الجيش في ميانمار، ثين سو، أمس الجمعة، إن اللجنة ستنظر في مسألة حل الحزب الحاكم السابق للزعيمة المدنيّة أونغ سان سو تشي، «الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية». واتهم ثين في اجتماع مع عدد من الأحزاب السياسية، حزب سو تشي بالتورط في «تزوير الانتخابات»، متهماً قادته بـ«الخيانة».

(أسوشييتد برس)

رصد

تونس: مصير مجهول لتعديلات المحكمة الدستورية

ليس واضحاً بعد مصير تعديلات قانون المحكمة الدستورية في تونس، خصوصاً مع إصرار الرئيس قيس سعيد على عدم تمريرها رغم اتهامه بخرق الدستور

تونس ـ **آدم يوسف**

لا يستطيع أحد في تونس معرفة مصير تعديلات قانون المحكمة الدستورية التي تحولت من أداة لتجاوز عقبة استكمال انتخاب أعضائها، إلى محل خلاف بين الرئيس التونسي قيس سعيّد الرافض لها، وبين البرلمان المصرّ على تمريرها. ودخلت أزمة المحكمة الدستورية في تونس، طوراً جديداً من النزاع بين السلطات، بعد أسابيع من معركة لي الذراع بين سعيّد والأغلبية البرلمانية الممثلة للسلطة التشريعية في تونس. وبعد رفض رئيس الجمهورية تعديلات القانون التي أقرها البرلمان في 25 مارس/ آذار الماضي بأغلبية مريحة، وردّ القانون إلى البرلمان في رسالة لوم مطوّلة في 4 إبريل/ نيسان الماضي، نجح مجلس الشعب في 4 مايو/أيار الماضي، بتمرير التعديلات على القانون من جديد بأغلبية معزّزة بـ 141 صوتاً، أي ما يقارب الثلثين، بشكل كشف عن توحّد البرلمان من مختلف الكتل ضد موقف الرئيس. وحتى قبل «التيار الديمقراطي» في دستورية إجراءات الجلسة إلى جانب حركة «الشعب»، كان من باب التضامن بين المعارضة باعتبار التيار من بين مقترحي التعديل والمقتنعين بواجهته.

وانتهت أمس الجمعة، آجال الطعن لدى الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين المنتهية ولايتها، والتي يمنحها القانون مدة 10 أيام للإقرار بدستورية النص ورفض طعن المعارضة أو قبوله، غير أنّ الدستور يمنح هذه المحكمة أيضاً إمكانية تمديد المهلة لأسبوع قبل التصريح بالحكم. وتشير المعطيات المتداولة إلى إصرار الرئيس قيس سعيّد على رفض التوقيع على التعديلات وإصدار القانون، وهو ما أكده شقيقه وأستاذ القانون، توفل سعيّد، عبر حسابه بموقع «فيسبوك»، في منشور جاء بعنوان «هل من الممكن رتق الفتوق الدستورية؟»، مشيراً إلى أنّ القرار المنتظر للهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين، «لن يضفي الدستورية على مشروع قانون لا دستوري، تماماً مثل التصويت الثاني الذي قام به مجلس نواب الشعب على المشروع نفسه (تعديلات قانون المحكمة الدستورية)». وأوضح أن «المواقيت الدستورية تختلف عن المواقيت السياسية، ودولة القانون تقتضي تعديل الساعة السياسية على الساعة الدستورية لا العكس»، مؤكداً أنّ «الفتوق الدستورية عصية على الرتق».

من جهته، اعتبر المقرر العام للدستور، وأستاذ القانون والقيادي بحركة «النهضة» الحبيب خضر، أن «رئيس الجمهورية يواصل خرق الدستور بامتناعه عن توقيع القانون»، مشيراً في تصريحات له أخيراً، إلى أنّ «سعيّد مدعو لإتمام واجبه، وتوقيع القانون ونشره في الجريدة الرسمية للبلاد». وكان خضر نشر تدوينات تفسيرية عديدة تفيد بتجاوز سعيّد للدستور، ولا سيما لناحية وجوب توقيع القانون بعد 4 أيام من مصادقة البرلمان على القانون المردود له، لأنه لا مجال للطعن بعد الردّ.

> تشير المعطيات إلى رفض سعيّد التوقيع على التعديلات

بدورها، قالت أستاذة القانون الدستوري، والخبيرة في الشأن البرلماني، منى كريم الدريدي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنّ «الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين سترفض الطعن، وذلك لعدم الاختصاص، عملاً بمقتضيات الفقرة الثالثة من البند 81 من الدستور، التي تنص على أن يوقع رئيس الجمهورية القوانين، ويأذن بنشرها بالرائد (الجريدة) الرسمي للجمهورية التونسية في أجل لا يتجاوز 4 أيام من تاريخ انقضاء أجل الطعن بعدم الدستورية في مشروع قانون وقع ردّه من رئيس الجمهورية». وتابعت الدريدي، أنه «بعد الردّ والمصادقة بأغلبية معزّزة كما حصل مع مشروع القانون المذكور يصبح الطعن غير ممكن». وبينت أنه «بعد صدور قرار الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين تعود مسألة الختم (التوقيع) للنقاش من جديد، ورئيس الجمهورية هنا ملزم بالختم وإصدار القانون، لأنه اختصاص مقيد».

وشددت الدريدي على أنّ سعيّد «سيضع نفسه في موضع خرق فاضح للدستور إذا رفض الختم، إلا أنه وفي غياب المحكمة الدستورية لا مجال لمحاسبته وليس من الممكن محاكمته، وبالتالي يعود مجلس نواب الشعب لمواصلة الانتخاب حسب القانون الأصلي قبل تعديله، وتدخل هذه التعديلات في عداد الأموات». واعتبرت الدريدي أن «سعيّد منح لنفسه صلاحيات غير دستورية، خاصة في ظل أن المحاسبة غائبة تماماً»، مشيرة إلى أنه «مع سعيّد فقد الدستور مكانته، وأصبح مجرد برنامج سياسي وخصوصاً في غياب المحكمة الدستورية التي تعد وحدها المؤهلة لتأويل الدستور». وأكدت أن «الامتناع عن الختم كرفض تنظيم موكب أداء اليمين للوزراء، هو خرق للدستور في مجال اختصاص مقيد لرئيس الجمهورية».

تحولت المحكمة الدستورية لميدان صراع بين سعيّد والبرلمان (الطاهر بن إبراهيم/Getty)

لا أوهام أميركية بشأن نزع الأسلحة النووية

كوريا الشمالية محور قمة بايدن ـ مون

تتمسك الإدارة الأميركية بقرارها عدم عقد قمة مع الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون، الذي أصبحت بلاده تملك ضعف ترسانتها النووية، لكنها تبحث عن حلول بمساعدة كوريا الجنوبية

واشنطن ـ **العربي الجديد**

يدرك الرئيس الأميركي جو بايدن أن لا حلول سحرية لأزمة كوريا الشمالية وتحديداً كيفية نزع سلاحها النووي، خصوصاً بعدما اختار عدم المضي على نهج سلفه دونالد ترامب الذي عقد اجتماعات مع الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون، فيما تسير بيونغ يانغ على خطى إسلام آباد، التي كانت واشنطن طالبت بنزع سلاحها النووي، قبل أن تعود وتتراجع عن هذا الأمر.

وعلى الرغم من ذلك، فإن إدارة بايدن تعمل منذ أشهر على مراجعة استراتيجيتها بشأن كوريا الشمالية، وغالباً بالتشاور مع اليابان وكوريا الجنوبية، وهو ما عكس أهمية القمة التي جمعت أمس الرئيس الأميركي ونظيره الكوري الجنوبي مون جيه إن، في واشنطن، والتي تصدر جدول أعمالها ملف نزع السلاح النووي من كوريا الشمالية، وسط اعتقاد وزير الخارجية الكوري الجنوبي جونغ أوي يونغ بأن السياسة الأميركية الجديدة بشأن كوريا الشمالية تعد «واقعية» لأنها من وجهة نظره «تتبنى الاتفاقيات السابقة الموقعة مع بيونغ يانغ، بما فيها اتفاق قمة 2018 التي تلزم النظام الشمالي بنزع السلاح النووي بالكامل».

لكن على الرغم من ذلك، ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» أن بايدن يواجه الحقيقة حالياً، وهي أن كوريا الشمالية لن تتخلى عن ترسانتها من الأسلحة النووية، وأنها قد تكون ضاعفت منها، خلال السنوات الأربع الماضية. وأوضحت أن بيونغ يانغ قامت بعد أسابيع من دخول بايدن إلى البيت الأبيض بإرسال رسالة إلى الإدارة الجديدة، فقد أعادت العمل بأجزاء رئيسية من محطة إنتاج الوقود النووي في يونغبيون. وقال الخبير فيكتور تشا، للصحيفة، إن «هذا الأمر جزء من كتاب اللعب. وهو يقول إننا هنا لنبقى».

وأشارت الصحيفة، أمس الأول، إلى أن إبقاء بيونغ يانغ على ترسانتها النووية أمر غير مريح لبايدن، الذي كان مون جيه إن دعاه لإحياء المفاوضات مع كوريا الشمالية. ونقلت عن خبراء قولهم إن ترسانة كوريا الشمالية من الأسلحة النووية ومخزونها من الوقود تضاعف تقريباً خلال السنوات الأربع الماضية، وهو أمر كانت تقوم به بيونغ يانغ حتى خلال عقد ترامب اجتماعات مع كيم. وأشارت الصحيفة إلى أن أفضل التقديرات غير السرية هي أن كوريا الشمالية تمتلك ما لا يقل عن 45 سلاحاً نووياً، ويبدو أنها تتجه إلى ترسانة بحجم ترسانة باكستان تقريباً، وهي دولة نووية أخرى كانت الولايات المتحدة طالبت بنزع سلاحها، قبل أن تعود وتتخلى نهائياً عن هذا الأمر، وهو الأمر الذي تريد بيونغ يانغ الاحتذاء به.

ويعترف المسؤولون في إدارة بايدن بعدم وجود وهم بأن بيونغ يانغ ستتخلى عن كامل برنامجها النووي. لكن، على غرار أسلافه، اتخذ بايدن قراراً بعدم الاعتراف رسمياً بكوريا الشمالية كدولة نووية، كما يقول مساعدوه. وأوضحت «نيويورك تايمز» أن أي اعتراف رسمي بأنه لن يتم إزالة ترسانة كوريا الشمالية النووية، سيحيي المناقشات حول ما إذا كان حلفاء الولايات المتحدة، مثل كوريا الجنوبية واليابان، يمكنهم الاعتماد على المظلة النووية الأميركية. ونقلت الصحيفة عن روبرت أينهورن، الخبير النووي السابق في وزارة الخارجية الأميركية، قوله إن الاعتراف الرسمي بأن كوريا الشمالية دولة نووية «سيزيد من اهتمام كوريا الجنوبية واليابان بالحصول على أسلحة نووية»، و«سيضر بنظام منع انتشار الأسلحة النووية العالمي». وتوقع أن تستغل الإدارة زيارة مون جيه إن إلى واشنطن «لإعادة التأكيد على أن الهدف النهائي سيكون نزع الأسلحة النووية بشكل كامل، حتى لو كانت تشك سراً في أن هذا الهدف سوف يتحقق».

وفيما أعلنت إدارة بايدن مراجعة استراتيجيتها بشأن كوريا الشمالية، لكنها لم تقدم سوى القليل من التفاصيل حول استنتاجاتها، باستثناء تجنب محاولة عقد صفقة كبرى مع كيم جونغ أون. وبدلاً من تقديم حزمة كاملة، تتضمن محاولة التوصل إلى معاهدة سلام رسمية لإنهاء الحرب الكورية، وتقديم وعد بإقامة علاقة جديدة بين بيونغ يانغ وواشنطن، وخطة شاملة لنزع السلاح النووي، فإنها سوف تعود للعمل عبر خطوات صغيرة لبناء الثقة.

ورجح فيكتور تشا عدم تطرق بايدن كثيراً إلى كوريا الشمالية، على الأقل في العلن، فيما أوضح مسؤولون في إدارة بايدن أنهم غير مهتمين بإعطاء كيم جونغ أون الفرصة بأن يكون مركز الاهتمام، كما كان خلال القمم مع ترامب في سنغافورة، وهانوي، وفي المنطقة منزوعة السلاح بين الكوريتين.

إلا أن إدارة بايدن لن تتخلى عن كل الدبلوماسية التي قام بها ترامب، إذ إن البيت الأبيض كان أعلن أنه يريد البناء على «إعلان سنغافورة»، الذي صدر في يونيو/ حزيران 2018، ودعا إلى إقامة علاقة جديدة بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية، وخطة سلام دائمة، ونزع الأسلحة النووية بشكل كامل، ومعرفة حقيقة جنود فقدوا في المعركة التي انتهت قبل نحو سبعة عقود.

ونقلت «نيويورك تايمز» عن خبراء قولهم إن ترسانة كوريا الشمالية من الأسلحة النووية ومخزونها من الوقود تضاعف تقريباً خلال السنوات الأربع الماضية. وقال المدير السابق في مختبر الأسلحة في لوس ألاموس في نيومكسيكو سيغفريد هيغر إن كوريا الشمالية لم تكن تملك أي سلاح نووي في العام 2000، خلال إدارة الرئيس الأسبق بيل كلينتون، لكنها في العام 2008، ومع نهاية إدارة الرئيس الأسبق جورج بوش الابن أصبح لديها نحو ستة، قبل أن ترتفع في نهاية ولاية الرئيس الأسبق باراك أوباما في العام 2016 إلى 25. وأوضح أنها أصبحت تملك مع نهاية إدارة ترامب في العام 2020 ما بين 45 إلى 60 سلاحاً نووياً. وأضاف أن «سياسات الرؤساء الثلاثة السابقين قد فشلت»، معتبراً أنه «ما لم يغير فريق بايدن مساره، ستواصل كوريا الشمالية توسيع حجم ترسانتها النووية وتطور المدى الذي ستصل إليه».

طورت كوريا الشمالية ترسانتها من الصواريخ (Getty)

تقديرات بأن كوريا الشمالية تملك 45 سلاحاً نووياً

وقال خبراء إن مخزون كوريا الشمالية من الأسلحة النووية يقترب بسرعة من مخزون الهند وباكستان وإسرائيل، مشيرين إلى أنها، مثل هذه الدول، لن تتخلى عن ترسانتها النووية.

كما أن بيونغ يانغ طورت في العام 2017 صواريخها. إذ إنها أجرت بنجاح وقتها، للمرة الأولى، عملية إطلاق صاروخين بالستيين عابرين للقارات، يمكن لهما نظرياً استهداف الأراضي الأميركية بالقنابل النووية. وعلى الرغم من أن كيم أبقى على وعده لترامب بعدم إجراء تجارب صاروخية بعيدة المدى، إلا أنه في المقابل طور ترسانة الصواريخ التي يمكنها الوصول إلى الدول المجاورة.

يشار إلى أن مون جيه إن، الذي سيترك منصبه في مايو/ أيار المقبل، حريص على استئناف المحادثات بين واشنطن وبيونغ يانغ وبين سيول وبيونغ يانغ. وكان قال، بعد كشف واشنطن عن سياستها حيال بيونغ يانغ الشهر الماضي، إنه لا يوجد اختلاف بين كوريا الجنوبية وأميركا بشأن كيفية التقارب مع الشمال، موضحاً أن البلدين يعتزمان البناء على اتفاق سنغافورة واتخاذ خطوات «دبلوماسية تدريجية وعملية ومرنة» نحو تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

لكن إدارة بايدن، التي أكدت في مارس/ آذار الماضي، أنها بذلت جهوداً للتواصل مع كوريا الشمالية بدون نجاح، كانت أقل حماساً لفكرة المفاوضات المباشرة على المدى القريب. ورداً على سؤال في مؤتمر بالبيت الأبيض امس الأول عما إذا كان بايدن منفتحاً على إجراء محادثات مباشرة مع كيم، كما فعل ترامب، اعترضت المتحدثة باسم البيت الأبيض جين ساكي. وقالت عن بايدن: «لا أتوقع أن يكون ذلك على رأس جدول أعماله». كما تجنب مسؤول كبير في الإدارة الأميركية، لم يكن مخولاً لمناقشة الأمر علناً وأطلع الصحافيين على زيارة مون إلى واشنطن، بشرط عدم الكشف عن هويته، الأسئلة حول ما إذا كانت الإدارة مستعدة لعرض تخفيف لعقوبات عن كوريا الشمالية لبدء تفكيك برامج الأسلحة النووية والبالستية. وأعلن أن الولايات المتحدة تأمل في رسم طريق «مرن» للمضي قدماً، مدركة تماماً لمكان انحراف الجهود السابقة.